عندما يتقمص المجرم دور الضحية

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الأعمال العدائية العلنية والمتعمدة ضد سيادة إرتريا وسلامة أراضيها، أعلن نظام الازدهار في رسالة وجهها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 9 أكتوبر2026- الحربَ رسميًا على إرتريا، الدولة ذات السيادة والعضو 182 بالامم المتحدة ...
غير أن حملته القائمة على منطق "لا استطيع العيش دون امتلاك منفذً على البحر "، لم تؤدِّ سوى إلى تفاقم الأزمة الداخلية في إثيوبيا، وجلب المزيد من الضغوط والإدانات عليه.
كما يقول المثل: "الذئب يتربص بمن يتظاهر بالصلاح". إن إثيوبيا تشغل نفسها بتأليف سيناريوهات قائمة على الأكاذيب، تهدف إلى توجيه الاتهامات ضد إرتريا، في محاولة منها لتصوير نفسها بمظهر الضحية، بينما هي في الواقع الطرف المعتدي.

لم تكن إثيوبيا، عبر تاريخها، تمتلك حدوداً بحرية. ولم ترتبط إثيوبيا بالبحر وبالخدمات البحرية إلا عندما فُرض على إرتريا الاتحاد معها - ضد إرادة شعبها- تلبيةً لما يُسمى "المصالح الجيوسياسية للقوى النافذة". وقد استمر هذا الوضع لنحو 40 عاماً فقط، من عام 1952 وحتى عام 1991، حين نالت إرتريا استقلالها بفضل تضحيات خيرة أبنائها. أما ما يُثار ويُردد حول البحر الأحمر، فليس سوى أساطير لا أساس لها. كما أن الضجيج الذي نسمعه اليوم -بعد مرور 35 عاماً على استقلال ارتريا- بشأن الحصول على "منفذ بحري سيادي"، ليس إلا جزءاً من السياسة التوسعية التي ينتهجها "نظام الازدهار".
بالنسبة للدول الحبيسة التي تفتقر إلى منفذ بحري، لا يمكن لأي دولة أخرى أن تغلق موانئها أمام حركة التجارة الخاصة بها؛ إذ يُعد هذا النوع من الخدمات مكفولاً بموجب القانون والأعراف الدولية. ومع ذلك، فقد نصت هذه القوانين بوضوح على أن حركة تجارة الدولة الحبيسة -سواء كانت صادرات أو واردات- تخضع حصراً لاتفاقيات تجارية تحترم بشكل كامل سيادة الدولة صاحبة الميناء وسلامة أراضيها. أما تجاوز ذلك -كاستباحة ميناء، أو إنشاء قاعدة بحرية، أو رفع العلم الوطني على أراضٍ لا تتبع للدولة، أو محاولة ترسيم حدود جديدة- فيُعد خطاً أحمر؛ نظراً لتعلقه المباشر بمبدأ السيادة.
ليس مستغرباً أن نرى أنظمةً لا تحظى بقبول شعبي وهي تختلق المشكلات بنفسها، ثم تلجأ إلى إلقاء اللائمة على الآخرين. لذا يُعدّ مسعى "نظام الازدهار" -الذي يحاول تصوير نفسه كضحية من خلال تشويه سمعة إرتريا وطمس الحقائق في كل مناسبة أو فرصة تتاح له- مثالاً على ذلك. ومع ذلك، تظل هذه الحملة الواهية -التي لا أساس لها- عاجزةً عن حجب الحقيقة والواقع.